

كيف نُحِبُّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وهو الذي عَهَدَ لابْنِهِ يَزِيدَ بِالْحُكْمِ مِنْ بَعْدِهِ؟

التاريخ : 06:03:22 30-08-2022

المصدر : مركز أصول

المؤلف : باحثو مركز أصول

نص السؤال

كيف نُحِبُّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وهو الذي عَهَدَ لابْنِهِ يَزِيدَ بِالْحُكْمِ مِنْ بَعْدِهِ؟

خاتمة الجواب

الجواب التفصيلي:

ويتبين ذلك من وجوه:

1- مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مُتَأَوِّلاً فِي تَوَلِيَةِ ابْنِهِ يَزِيدَ بَعْدَهُ:

فالتوليةُ بالعهدِ مِنَ الإِمَامِ الغَرَضُ منها تنجيزُ نَظَرٍ، وكفايةٌ للمسلمينَ هَواجِمَ خَطرٍ عند موتِ المولى على أفضى الإمكان، في الحالِ والأوان؛

كما يقولُ الجوينيُّ، فجائزٌ أن يكونَ مُعَاوِيَةُ عَهْدَ لِيَزِيدَ بهذا القُصدِ □

وفي بعضِ كلامِهِ: ما يدلُّ على ذلك؛ حيثُ قال: «إني لستُ آمنُ عليكمُ الاختلافَ». «تاريخُ حليفةِ بنِ حِيَّاطٍ» (ص 216).

وجاء عنه أيضاً ما يَرُجو به نَفْيُ قِصْدِ الحِطِّ الدنيويِّ مِنَ العَهدِ لابْنِهِ؛ فعن عطيةِ بنِ قيسٍ، قال: «خطبَ مُعَاوِيَةُ، فقال: اللَّهُمَّ، إن كنتُ إنما

عَهدتُ لِيَزِيدَ؛ لِمَا رأيتُ من فضله، فبَلَّغُهُ ما أَمَلْتُ وَأَعْنُهُ، وإن كنتُ إنما حَمَلتُ حُجْبَ الوالدِ لَوَلَدِهِ، وأنه ليسَ لِمَا صَنَعْتُ به أهلاً، فافْبِضْهُ قبل

أن يبلُغَ ذلك». «تاريخُ الإسلام» (2/732).

2- فرقُ بين تَخَطُّةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَوَلِيَتِهِ يَزِيدَ، وبين تحميلةِ الجرائمِ التي قام بها يَزِيدُ:

ففرقُ بين أن يقال: بأن العَهدَ لِيَزِيدَ مما استَحَقَّ به مُعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الإِنكارَ أو التَخَطُّةَ، كما أنكَرَ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي بكرٍ بقوله:

«جِئتم بها هِرْقَلِيَّةً، تبايعون لأبنائكم!»، وَسَمِعَ ذلك عائِشةُ والصحابَةُ، ولم يُنكَرُوهُ عليه، لكنْ دون أن يُضَافَ إليه ويُنكَرَ عليه ما جرى في

عَهدِ يَزِيدَ وعهودِ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ ملوكِ بني أميَّةٍ مِنْ كِبارِ، مما يُعَلِّمُ مناقضتها لسيرةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع رعيَّتِهِ:

أ- فقد قُتِلَ الحُسَيْنُ بنُ عليٍّ رضي الله عنه، ومن المعلوم من سيرة معاوية رضي الله عنه: إكرامه لأهل البيت، وقد ذَكَرَ الأَجْرِيُّ في «الشریعة» (5/ 2468)، في كتاب فضائل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه: «بابُ ذِكْرِ تعظيم معاوية لأهل بيت رسول الله ^، وإكرامه إياهم»، فلا يصح أن يقال: «إن مَقْتَلَ الحُسَيْنِ مما يُضَافُ إلى معاوية رضي الله عنه، ويُدْمَ به»، فاستخلاف يزيد: إن كان جائزًا، لم يضُرَّ معاوية ما فعل، وإن لم يكن جائزًا، فذاك ذنبٌ مستقلٌّ، ولو لم يُقتل الحُسَيْنُ، وهو مع ذلك كان من أحرص الناس على إكرام الحُسَيْنِ رضي الله عنه، وصيانة حُرْمَتِهِ، فضلًا عن دمه، فمع هذا القصد والاجتهاد: لا يُضَافُ إليه فعلُ أهل الفساد □

ب- وكذا يُقالُ فيما جرى في «وَقْعَةِ الحَرَّةِ»؛ فهو مما لا يَرْضَى به معاوية رضي الله عنه، وهو مخالفٌ لسيرته مع رعيتيه؛ إذ كانت سيرته تأليفهم واسترضاءهم؛ فلا يُدْمُ معاوية رضي الله عنه بما قام به يزيد وواليه مسلم بن عُبَيْدِ المُرِّي في وَقْعَةِ الحَرَّةِ من جرائم □

ج- والطاعة المطلقة التي وُجِدَتْ في عهد بني أمية، والتي عُرِفَتْ بـ «الطاعة الشاميّة»، لم يكن معاوية رضي الله عنه يرضاه، ولم يكن يطلبها من رعيتيه، ولم يكن سببًا فيها، وإنما كانت الطاعة التي يطلبها منهم ويعدها من حقوقه عليهم، منضبطة بقواعد الشريعة، مقيّدة بأحكامها، وكان يطلب منهم تسديده وتقويمه: فعن أبي قبيل حَيِّ بن هاني، يُخْبِرُ عن معاوية: أنه صَعِدَ المِنْبَرَ يومَ الجُمُعَةِ، فقال عند خُطْبَتِهِ: «أئِهَا الناسُ، إنَّ المالَ مالنا، والقيءَ قَيْئنا، مَنْ شِئنا أَعْطِينا، وَمَنْ شِئنا مَتَّعْنَا، فلم يُجِبْهُ أحدٌ، فلما كانت الجُمُعَةُ الثانيةُ، قال مثلَ ذلك، فلم يُجِبْهُ أحدٌ، فلما كانت الجُمُعَةُ الثالثةُ، قال مثلَ مقالته، فقام إليه رجلٌ، فقال: كَلَّا؛ إنما المالُ مالنا، والقيءُ قَيْئنا، مَنْ حال بيننا وبينه، حاكَمناه إلى الله بأسيافنا، فنزلَ معاويةُ، فأرسلَ إلى الرجلِ، فأدخلَ عليه، فقال القومُ: هَلْكَ، ففتَحَ معاويةُ الأبوابَ، ودخَلَ الناسُ، فوجدوا الرجلَ معه على السريرِ، فقال: إنَّ هذا أحياني، أحياءُ الله؛ سمعتُ رسولَ الله ^ يقولُ: «سَتَكُونُ أئِمَّةٌ من بَعْدِي، يَقُولُونَ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُمْ، يَتَقَاخَمُونَ فِي النَّارِ تَقَاخَمَ القِرَدَةِ»؛ [رواه أبو يعلى (13/ 374)، والطبراني في «الأوسط» (5/ 279 رقم 5311)، وإني تكلمتُ، فلم يَرُدَّ عليَّ أحدٌ، فحَشِيتُ أن أكونَ منهم، ثم تكلمتُ الثانيةُ، فلم يَرُدَّ عليَّ أحدٌ، فقلتُ في نفسي: إنِّي من القومِ، ثم تكلمتُ الجُمُعَةَ الثالثةُ، فقام هذا، فرَدَّ عليَّ، فأحياني، أحياءُ الله، فرجوتُ أن يُخرِجني الله منهم، فأعطاه وأجازَه»؛ رواه ابنُ عساكِرَ في «تاريخ دِمَشقَ» (59/ 168-169).